

أثر التدفقات النقدية على عوائد أسهم البنوك الخاصة في سورية

مجد الحجله*

(تاريخ الإيداع 18 / 12 / 2016. قُبِلَ للنشر في 30 / 1 / 2017)

□ ملخص □

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية والأنشطة مجتمعة وبين عوائد الأسهم للقطاع المصرفي الخاص في سورية وتكونت عينة الدراسة من ثمانية مصارف خلال الفترة الممتدة بين عام 2006م وعام 2011م، وقد تم فحص العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، عدم وجود علاقة بين كل من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة، وبين عوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية، كما تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وبين عوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية.

كما لوحظ تدني القيمة التفسيرية لنموذج الدراسة إذ أن العوامل المستقلة قادرة على تفسير التغير في تحديد قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 8.1% فقط .

وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء قائمة التدفقات النقدية أهمية أكثر وتوجيه مستخدمي القوائم المالية إلى فهمها وتحليلها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل، كما يفضل استخدام الطريقة المباشرة في إيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لأنها تفصح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيف أنفق في النشاطات التشغيلية كما أوصى بها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) كونها تقدم معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التدفقات النقدية، عوائد الأسهم، الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية.

* ماجستير - قسم علوم إدارية ومصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - سورية.

The impact of cash flow on Syrian private banks stocks returns

Majd AL-hajle *

(Received 18 / 12 / 2016. Accepted 30 / 1 / 2017)

□ ABSTRACT □

This study aimed to test the relationship between each of cash flows from operating activities, investment activities, financing activities and joint activities; all together with dividends of Private banking sector in Syria. The study sample consisted of eight banking during the period 2006-2011. The relationship between cash flows and stock returns has been examined by using of regression analysis.

The study results indicated to the absence of any relationship between each of: cash flows from operational activities, cash flows from finance activities and cash flows from joint activities; and shares' returns of all banks, also showed to the existence of negative relationship between cash flows from investment activities and shares' returns of all banks.

It was also noted the low explanatory value of the model study as independent factors able to explain the change in determining the value of shares traded increased by only 8.1%.

The study recommended to pay more attention to cash flows statement, and to direct financial statements users to be able both to understand and analyze it, to get the most benefit from it, Also prefer to use the direct method to find the cash flows from operating activities as they disclose the source of all sources of cash and how it was spent on operating activities as recommended by the International Accounting Standard No. (7) Being provided useful information in estimating future cash flows.

Keywords: Cash flow, Stocks returns, Operating activities, Investment activities, Financing activities.

*Master- Faculty Of Economic- Damascus University- Damascus- Syria.

مقدمة:

كانت أولى المحاولات لإيجاد قائمة التدفقات النقدية عندما بادرت المنشآت العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الخمسينيات طوعية بعرض قائمة تحليلية مرفقة تعكس التطورات التي حدثت في الأموال من خلال المقارنة بين مركزين ماليين متتاليين وتظهر هذه المقارنة عناصر الزيادة والنقص التي حدثت خلال الفترة¹.

كما أن المحاسبة عن التدفقات النقدية قد احتلت مكانة مهمة على المستويين الأكاديمي والمهني إلى أن قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بوضع القضية في المكانة المناسبة وتوج ذلك بوضع المعيار الدولي رقم (95) في نوفمبر للعام 1987 بشأن إعداد قائمة التدفقات النقدية والذي أطلق عليه قائمة التدفقات النقدية، وقد تعرض هذا المعيار منذ صدوره للمساندة والتأييد من جانب والانتقادات العنيفة من جانب آخر².

وقد أوصى هذا المعيار بأن يتم تحليل التدفقات النقدية في القائمة إلى تدفقات نقدية تشغيلية Operating Cash Flow وتدفقات نقدية استثمارية Investing Cash Flow، وتدفقات نقدية تمويلية Financing Cash Flow مع السماح للمنشأة بإعداد القائمة وفق أي من الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة³.

أما وفقاً للمعيار رقم (7) الصادر عام 1992 ع لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1987، فتعرض القائمة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن المنشآت المساهمة.

وتعد الصناعة المصرفية بمثابة القلب النابض في اقتصاديات الدول، لما تلعبه من دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث دخلت القطاعات المصرفية حقبة جديدة وتحولت من عملها التقليدي والمتمثل في جذب الودائع وإقراضها للمستثمرين إلى خلق فرص استثمارية جديدة .

وسورية كغيرها من دول العالم تمتلك جهازاً مصرفياً كاملاً . وقد شهد القطاع المصرفي الخاص في سورية في السنوات العشرة الأخيرة نمواً من حيث الكم والنوع، حيث كان بدء العمل بصدور القانون رقم 28 لعام 2001، الذي اجاز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغلقة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغلقة سورية، وفي عام 2002 صدر القانون رقم 23 الذي أرسى نظام النقد الأساسي في سورية، والذي جاء على قانون النقد الأساسي رقم 87 لعام 1953 حيث سمح بقيادة النظام المصرفي والنقدي في سورية بأسلوب حديث، ومن ثم انطلقت بعدها خطوة المصارف الإسلامية التي نظم عملها رسمياً في سورية القانون رقم 35 لعام 2005 لتساهم مع نظيراتها العادية في دعم هذا القطاع ودعم البيئة الاستثمارية في البلاد بصورة عامة.

الدراسات السابقة:

1-دراسة (محمود، 1995)، بعنوان " محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية: دراسة حالة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى المعيار رقم (95) للعام 1987 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية والخاص بقائمة التدفقات النقدية، واقترحت الدراسة معيار بديل عن المعيار رقم (95) .

¹شاهين، علي ومحفوظ، إسماعيل وأبو شوارب، سالم، " مبادئ المحاسبة المالية الجزء الثاني "، غزة: الجامعة الإسلامية، الطبعة لثانية ص223، عام2004.

²محمود، عبد الحميد، " محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية: دراسة حالة"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 2، ص177، عام 1995.

³الحلبي، نبيل، " دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 1، ص215، عام 2006.

حيث تمثلت أهم نتائج الدراسة بوجود ارتباط معنوي بين صافي الربح القابل للتوزيع وصافي التدفقات التشغيلية، وبوجود ارتباط معنوي بين معدل تغطية العائد والتوزيعات ومعدل العائد النقدي على الاستثمار.

2-دراسة (الوايل، 1996)، بعنوان "المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بيانات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالقرارات الاستثمارية وقرارات الاقتراض وعلاقتها بسعر السهم، وتم تطبيق الدراسة على المنشآت السعودية، وقد أجرت الدراسة مقارنة بين قائمة الدخل وبين قائمة التدفقات النقدية معتمداً على المعيار المحاسبي الدولي رقم (95). انتهت الدراسة بنتائج عديدة كان أهمها، أولاً: بيانات قائمة التدفقات النقدية موضوعية وأقل تعرضاً للتشويه والتحريف. ثانياً: وجود محتوى معلوماتي إضافي لقائمة التدفقات النقدية.

3-دراسة (الخلايلة، 1998)، بعنوان "العلاقات بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل".

ركزت هذه الدراسة على اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل مستخدمة فترات طويلة نسبياً. وتشير أهم نتائج الدراسة إلى، أولاً: وجود علاقة متدنية وليست ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم، وأن هذه العلاقة لا تتحسن بشكل ملحوظ عندما يتم إطالة العائد. ثانياً: القوى التفسيرية لنموذج الانحدار (R^2) لم تتحسن بشكل ملموس عند اطالة فترة العائد.

4-دراسة (الفضل، 2001)، بعنوان "أثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية للأسهم".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين العوائد السوقية للأسهم والأرباح المحاسبية مع مراعاة حجم المنشأة. وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أولاً: إن متغير حصة السهم من الأرباح لا يفسر أكثر من (10%) من العوائد السوقية لأسهم المنشآت المساهمة العراقية المدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية. ثانياً: إن لحجم المنشأة أثر واضح على قدرة الأرباح التفسيرية للعوائد السوقية عند تمثيل الأرباح بأكثر من متغير في نموذج العلاقة.

5-دراسة (حداد، 2001)، بعنوان "العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد

غير العادية".

ركزت هذه الدراسة على اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية والعوائد غير العادية لأسهم المنشآت الأردنية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أولاً: عدم وجود علاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وبين العوائد غير العادية. ثانياً: تدني القوة التفسيرية لجميع نماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة.

6-دراسة (خريوش، 2003)، بعنوان "تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم البنوك والشركات

المساهمة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس علاقة التدفقات النقدية بالقيمة السوقية لأسهم المصارف والمنشآت المالية المساهمة الأردنية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى، أولاً: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم وصافي التدفقات النقدية. ثانياً: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة صافي التدفقات النقدية إلى الالتزامات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. ثالثاً: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة صافي التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية.

7- (Nasir and Abdullah, 2004), "Information Provided by Cash Flow Measures in Determining Firms Performance: Malaysian Evidence"

دراسة (ناصر وعبدالله، 2004)، بعنوان: "دور المعلومات المقدمة من قائمة التدفقات النقدية في قياس مستوى أداء المنشآت الماليزية."

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين كلاً من المعلومات التي يوفرها أساس الاستحقاق والمعلومات التي يوفره الأساس النقدي من التدفقات النقدية في تقييم أداء المنشآت الماليزية. وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها، أولاً: قائمة الدخل وحدها غير قادرة على تقديم معلومات متعلقة بالأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. ثانياً: قائمة التدفقات النقدية قائمة مستقلة ولكنها مكملة لقائمة الدخل عند تقييم أداء المنشآت.

8-دراسة (الخدّاش والعبادي، 2005)، بعنوان: "علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم."

تبحث هذه الدراسة في علاقة العائد المحاسبي إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم، وكذلك علاقة التدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أولاً: قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية ومهمة وتساند المعلومات التي توفرها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ثانياً: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية.

9-دراسة (القدومي والكيلاني، 2006)، بعنوان: "استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (2000-2003)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي تقوم بإعدادها المنشآت في تقييم أدائها الفعلي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة دون اللجوء للمصادر الخارجية من قروض وغيرها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أولاً - تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم لأغراض تقييم سيولة المنشآت واتخاذ القرارات. ثانياً- عدم وجود تطابق في نتائج التحليل يعود إلى اختلاف طبيعة البيانات المالية التي توفرها كل قائمة من القوائم المالية الثلاثة، الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما نوع العلاقة بين كلٍ من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية وعوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية؟
- 2- ما نوع العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة وعوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في النقاط التالية:

- 1- تتبع أهمية البحث في أنها تبحث في اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وبين عوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية.

2- مساعدة الباحثين والمهتمين في موضوع الدراسة في إعطاء تصور شامل عن طبيعة التدفقات النقدية من الأنشطة الإجمالية للبنوك.

أهداف البحث

تسعى هذه البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- اختبار طبيعة العلاقة بين كلاً من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وبين عوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية.

2- اختبار طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة وعوائد الاسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية.

فرضيات البحث

تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وعوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية.

الفرضية الثانية

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وعوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية.

الفرضية الثالثة

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية وعوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية.

الفرضية الرابعة

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة وعوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية.

متغيرات البحث

أولاً: المتغير التابع **Dependent Variable**. وهو العائد على السهم

يعتبر عائد السهم أحد المقاييس المهمة والتي تقيس الأداء الكلي للمنشأة وتمكن من إجراء مقارنات بينها وبين المنشآت الأخرى. وعادةً ما يطلق عليه Earning Per Share, EPS.

ثانياً: المتغيرات المستقلة **Independent Variables**.

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من ضمن الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية⁴.

كذلك عرفها (Garrison, et. al.,) بأنها التدفقات المتعلقة بالأنشطة التي تدخل في تحديد صافي الدخل. وهذه التدفقات مرتبطة مباشرة بتحقيق الدخل.⁵

4 المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، عمان، ص 635، عام 2004.

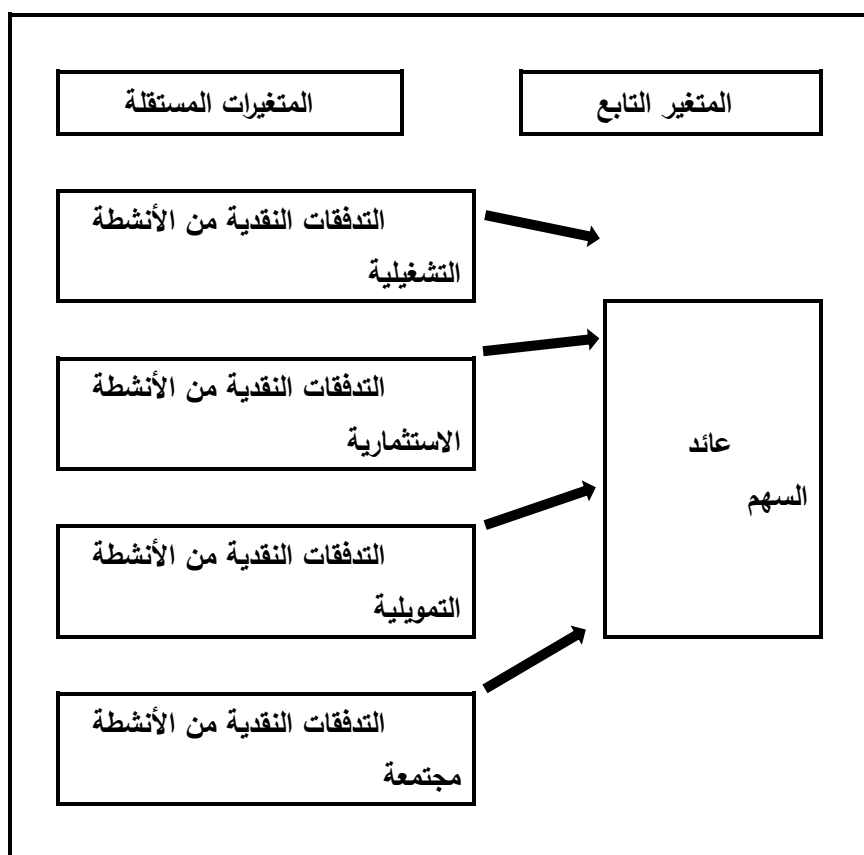
5 جاريسون، ريوونورين، اريك، "المحاسبة الإدارية"، ترجمة عصام الدين زايد وأحمد حجاج، الرياض: دارالمريخ للنشر، ص 750، عام 2006.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية : هي تلك الأنشطة التي تشمل الاستحواذ والتصرف في الأصول طويلة الأجل كالعقارات والآلات والتجهيزات والديون وأدوات حقوق الملكية في المنشأة الأخرى⁶.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية : هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقراض التي تقوم بها المنشأة⁷.
كما عرفها (Short and Welsch) بأنها التدفقات النقدية المرتبطة مباشرة بتمويل المنشأة الذاتي ومثال عليها : التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة أو الاقتراض من المصارف⁸.

نموذج البحث

ولتوضيح العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة تم بناء النموذج التالي والموضح في الشكل رقم (1) .



الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

6 حماد، طارق، " موسوعة معايير المحاسبة :شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارن مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية "، عين شمس :الدار الجامعية، ص154، عام2003.

7 المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، عمان، ص 635، عام 2004

8Short, Daniel and Welsch, Glenn, "Fundamentals of Financial Accounting", Texas: Irwin, 6edition ,P24, 1990.

مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك السورية الخاصة، وتتناول الدراسة عينة تضم البنوك التي بدأت أعمالها بالسوق السورية قبل عام 2007، وفيما يلي جدولاً يبين هذه البنوك.

الجدول رقم (1)

البنك	رمزه	تاريخ المباشر بالاستثمار	تاريخ الإدراج في السوق المالي	رأس المال الحالي ل
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	06/06/2004	31/03/2009	5,250,000,000
بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	04/01/2004	02/02/2009	5,000,000,000
بنك سوريا والمهجر	BSO	06/01/2004	05/03/2009	4,000,000,000
بنك عودة	BASY	28/09/2005	07/02/2009	5,724,500,000
بنك بيبيلوس	BBS	05/12/2005	21/05/2009	6,120,000,000
بنك سورية والخليج	SGB	13/06/2007	31/07/2010	3,000,000,000
البنك العربي	ARBS	02/01/2006	03/02/2009	5,050,000,000
بنك سورية الدولي الإسلامي	SIIB	15/09/2007	07/05/2009	8,499,405,700

المصدر من اعداد الباحث 2016

منهجية البحث:

- منهجية جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال التقارير المالية الربعية للمصارف السورية الخاصة والمنشورة في موقع هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية (www.scfms.sy)، حيث تم الاعتماد على هذه القوائم الربعية المنشورة خلال الفترة من 31-12-2006 لغاية 31-12-2011 وبالتالي تم الاعتماد على سبعة عشر مشاهدة خلال الفترة المذكورة للبنوك عينة الدراسة والبالغ عددها 8 بنوك خاصة.

- منهجية تحليل البيانات:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة حيث قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل التدفقات النقدية للمصارف الخاصة عينة الدراسة، كما اعتمد في تحليل واختبار الفرضيات على بعض الاختبارات الإحصائية المتوفرة في البرنامج الإحصائي SPSS مثل استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد .

الإطار النظري

عرفت المحاسبة قديماً قائمتين تستخدمهما المنشآت في نهاية العام المالي لتحديد مركزه المالي وهما قائمتي الدخل والميزانية العمومية . وقد ظلت هاتان القائمتان المعدتان وفق أساس الاستحقاق محور الاهتمام لكافة مستخدمي القوائم المالية، حيث تقدمان صورة كاملة للوضع المالي للمنشأة.⁹ إلى أن برزت الحاجة لوجود قائمة تعد وفق الأساس النقدي، ومن هنا بدأ العمل على إيجاد هذه القائمة والتي عرفت بعد ذلك بقائمة التدفقات النقدية، وتعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة والتي تنص المعايير المحاسبية على ضرورة إعدادها ونشرها ضمن القوائم المالية

9حماد، طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص91، عام 2002.

المنشورة للمنشآت في نهاية كل فترة مالية، وذلك لتوفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات وكذلك الاستفادة من تلك المعلومات في تقييم أداء المنشأة¹⁰.

كما أن قائمة التدفقات النقدية تتصف بدرجة عالية من الموضوعية لأنها تأخذ بعين الاعتبار الإيرادات المحصلة والنفقات المسددة فعلياً مقارنة بصافي الدخل والذي يمكن أن تتحكم به إدارة المنشأة عن طريق زيادة أو تخفيض أي نفقات اختيارية. وقد عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مكونات القوائم المالية وهي: قائمة الدخل - قائمة المركز المالي أو الميزانية - قائمة التغيرات في حقوق المساهمين - قائمة التدفقات النقدية. بحيث لاتعد أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية - وقائمة التدفقات النقدية وسائل متنافسة في الإفصاح المحاسبي، بل إنها متممة لبعضها البعض¹¹.

تعريف قائمة التدفقات النقدية

تعرف قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flow بأنها عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.

كما تعرف بأنها قائمة سنوية تعد استناداً إلى الأساس النقدي، وخلصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول الفترة وأخرها. وتوضح قائمة التدفقات النقدية الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المنشأة خلال الفترة المالية وطبيعة هذا التدفق سواء كان تدفق نقدي داخل أم تدفق نقدي خارج¹²، وكلمة نقدية في التدفقات النقدية لها مفهوم واسع فهي تشمل النقدية والنقدية المعادلة، والنقدية المعادلة هي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة مثل: سندات الخزينة، والأوراق التجارية، والأوراق المالية والتي الغرض منها تحقيق عائد مؤقت للنقدية العاطلة بدلاً من الاحتفاظ بها¹³.

عناصر قائمة التدفقات النقدية

يتمثل المدخل الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية في أمرين:

- 1 تعدد الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة النقدية (تدفقات داخلية) وتلك التي تؤدي إلى نقص النقدية (تدفقات خارجة).
- 2 تصنيف كل النقدية الداخلة والخارجة في واحد من ثلاثة أنشطة وفقاً لنوع النشاط الذي تسبب في حدوث التدفق وتشمل أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل:

أولاً: الأنشطة التشغيلية:

تشمل أنشطة التشغيل بيان الدخل والحسابات المتعلقة بأعمال المصرف الأساسية المتمثلة في تلقي الودائع ومنح القروض والاستثمارات وأذون الخزينة والأوراق المالية وتقسّم إلى¹⁴:

- 1 تدفقات نقدية داخلية: تشمل التدفقات النقدية الداخلة عدة بنود منها:
- نقص في الأرصدة لدى المصرف المركزي في إطار نسبة الاحتياطي.

10 منصور، محمد، "مدى ملائمة معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات: دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ملحق العدد 1، 2001، ص 113.

11 الحلبي، نبيل، "مرجع سبق ذكره، عام 2006، ص 239.

12 القدومي، ثامر والكيلاني، قيس "استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (2000-2003) المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 9، العدد 1، 2006، ص 112.

13 Garrison, ray and Noreen, Eric and Brewer, Peter, (2006), "Managerial Accounting", New York: McGraw-Hill, 11edition p750,2006.

14 الشاهد، محمد سمير، قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 250.

- نقص في الودائع لدى المصارف.
- نقص في أدون الخزنة والأوراق الحكومية الأخرى.
- 2 - تدفقات نقدية خارجية: تشمل عدة بنود منها:
 - زيادة في الأرصدة لدى المصرف المركزي في إطار نسبة الاحتياطي.
 - زيادة في الودائع لدى المصارف.
 - زيادة في أدون الخزنة والأوراق الحكومية الأخرى استحقاق أكثر من 3 أشهر.

ثانياً: الأنشطة الاستثمارية:

تشمل الأنشطة الاستثمارية المعاملات المرتبطة بشراء وبيع الأصول طويلة الأجل، من شراء وبيع الاستثمارات بغرض الاحتفاظ وكذلك شراء وبيع الأصول الثابتة وتمثل التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الاستثمارية في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على النحو التالي¹⁵:

- 1 - لتدفقات النقدية الداخلة: وتشمل البنود التالية:
 - بيع الأصول الثابتة.
 - بيع استثمارات طويلة الأجل بغرض الاحتفاظ.
- 2 - لتدفقات النقدية الخارجة: وتشمل البنود التالية:
 - شراء الأصول الثابتة.
 - شراء استثمارات طويلة الأجل بغرض الاحتفاظ.

وتستخدم التدفقات النقدية من الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش المستقبلية فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات النمو المستقبلية واحتمالات زيادة في الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة (زيادة مخزون المنافع المستقبلية) والعكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يدل على أن الشركة تلجأ إلى تسييل أصولها الثابتة واستثماراتها المالية.

ثالثاً: الأنشطة التمويلية:

تشمل الأنشطة التمويلية المعاملات الخاصة بحقوق الملكية، والمعاملات المرتبطة بالحصول على القروض طويلة الأجل والسندات وتشمل توزيعات الأرباح على المساهمين وشراء وبيع أسهم الخزنة وتقسيم إلى قسمين¹⁶:

- 1 - لتدفقات النقدية الداخلة: وتضم العمليات التالية:
 - الزيادة في رأس المال المدفوع.
 - الزيادة في القروض طويلة الأجل.
 - الزيادة في قروض السندات.
- 2 - لتدفقات النقدية الخارجة: وتضم العمليات التالية:
 - النقص في رأس المال المدفوع.
 - النقص في القروض طويلة الأجل وفي السندات.
 - توزيعات الأرباح.

¹⁵ لايقة، رولا كاسر، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، اطروحة ماجستير، جامعة تشرين، سورية، 2007، ص 83.

¹⁶ حماد، طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 235.

وتستخدم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية في شراء الأسهم والسندات والقروض، ومدى قيام الشركة بإجراء توزيعات ارباح على المساهمين.

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

ويوجد هناك طريقتان لعرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وهما:

أولاً: الطريقة المباشرة Direct Method.

ثانياً: الطريقة غير المباشرة Indirect Method.

أولاً: الطريقة المباشرة

وتسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة قائمة الدخل وتعرف بأنها طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لنشاطات التشغيل حسب المكونات الأساسية للنقدية المحصلة والنقدية المدفوعة . وتقوم هذه الطريقة على عرض المجموعات الرئيسة من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية والمجموع الحسابي لصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وترفق قائمة أو مذكرة تسوية لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية. حيث يتم تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن النشاطات التشغيلية، مثل المتحصلات النقدية من المبيعات والخدمات المقدمة والمتحصلات من العملاء، وكذلك المدفوعات النقدية للمشتريات والمصروفات التشغيلية لسداد الذمم الدائنة وهكذا وفي ظل الطريقة المباشرة يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بإجمالي المبالغ المحصلة والمدفوعة للبنود الرئيسة بإحدى الطريقتين:

1- الدفاتر المحاسبية للمنشأة.

2- تعديل بنود المبيعات وتكلفة المبيعات وكذلك باقي بنود قائمة الدخل بما يلي :

أولاً: التغيرات التي حدثت خلال الفترة في عناصر المخزون والمدنيين والدائنين من العمليات التشغيلية.

ثانياً: البنود غير النقدية الأخرى.

ثالثاً: البنود الأخرى التي تعتبر آثارها النقدية ضمن النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

ثانياً: الطريقة غير المباشرة

ويتم بموجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية، وتبدأ هذه الطريقة بصافي الربح الناتج من قائمة الدخل ثم يعدل بعناصر الإيرادات والمصروفات التي لا تحتوي على تدفقات نقدية مثل اهتلاكات الاصول الثابتة وذلك ليتحول رقم صافي الربح من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي عن طريق:

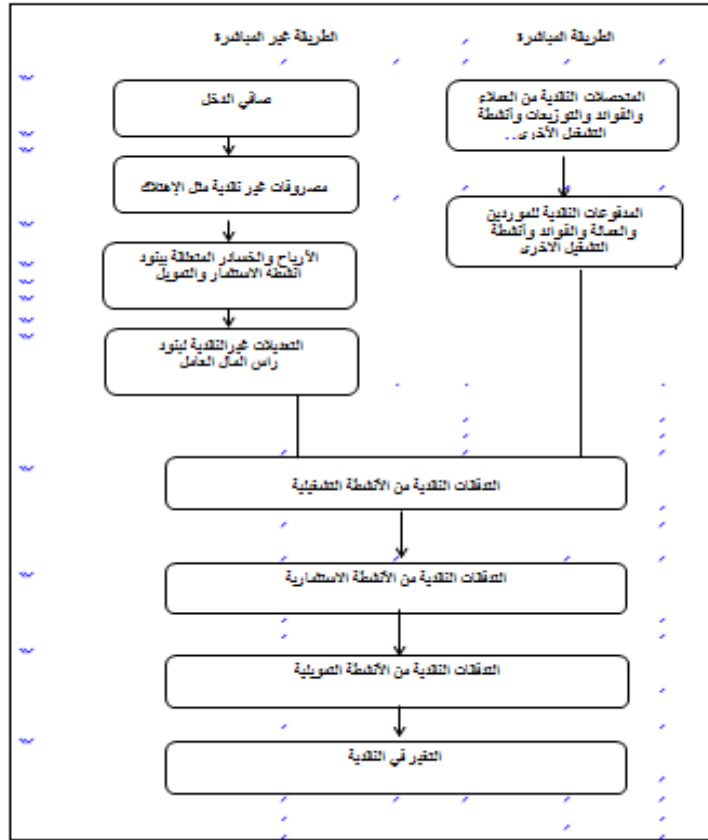
1- إعادة جمع كافة المصاريف غير النقدية مرة أخرى على صافي الدخل مثل : ضرائب الدخل المؤجلة

ومصاريف الإهلاك والتي خصمت في تلك الفترة عند حساب صافي الدخل.

2- طرح الإيرادات غير النقدية مثل: أرباح الوحدات التابعة التي لم توزع بعد.

3- طرح أي مكاسب أخرى وجمع أي خسائر أخرى تكبدتها المنشأة في العمليات المختلفة من بيع أصل ثابت

أو تسديد مبكر لأحد القروض.



الشكل رقم (2) يوضح الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

الدراسة التطبيقية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن وسطي العائد على السهم لبنك بيمو السعودي الفرنسي كان الأفضل خلال فترة الدراسة، حيث بلغ 85.85 ليرة سورية لكل سهم ومن ثم بنك عودة حيث بلغ وسطي العائد على السهم 79.94 ليرة سورية للسهم الواحد، أما باقي البنوك فقد كانت مرتبة كالتالي من حيث اعلى وسطي عائد على السهم، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والمهجر، البنك العربي، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك بيبيلوس، أما بنك سورية والخليج فكان وسطي العائد على سهمه سالباً خلال فترة الدراسة بقيمة -3.57 .

الجدول رقم(2) المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة حسب المصرف

البنوك	وسطي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (الأرقام بألاف الليرات)	وسطي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (الأرقام بألاف الليرات)	وسطي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (الأرقام بألاف الليرات)	وسطي التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة (الأرقام بألاف الليرات)	وسطي العائد على السهم
البنك العربي	381,523	-200,137	483,113	664,499	29.80
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-296,571	-342,168	158,822	-479,918	67.05

بنك بيمو السعودي الفرنسي	3,009,280	-1,740,883	2,144,160	3,412,557	85.85
بنك عودة	746,438	-829,240	264,689	181,888	79.94
بنك بيبيلوس	2,559,638	-708,003	442,746	2,294,381	16.87
بنك سورية والمهجر	665,144	-2,534,298	-82,930	-1,952,084	55.42
بنك سورية والخليج	229,773	-245,487	175,099	159,385	-3.57
بنك سورية الدولي الإسلامي	1,518,416	-476,016	3,577,652	4,620,053	20.84

الجدول من اعداد الباحث 2016

كما يلاحظ أيضاً بأن بنك بيمو السعودي الفرنسي قد حقق أفضل تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية خلال فترة الدراسة، حيث بلغ وسطي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للبنك 3.00 مليار ليرة سورية يليه بنك بيبيلوس حيث بلغ وسطي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للبنك 2.56 مليار ليرة سورية، أما باقي البنوك فقد كانت مرتبة كالتالي من حيث اعلى وسطي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك عودة، بنك سورية والمهجر، البنك العربي، بنك سورية والخليج، أما المصرف الدولي للتجارة والتمويل فكان وسطي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية خلال فترة الدراسة بقيمة -396 مليون ليرة سورية

أما بالنسبة للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية نلاحظ أن وسطي هذه التدفقات جاء بالسالب لجميع البنوك عينة الدراسة، وهذا يتناسب مع كون الدراسة خلال فترة التأسيس بالنسبة للقطاع المصرفي الخاص في سورية وما يترتب عليها من شراء للموجودات الثابتة، وقد كان حقق بنك سورية والمهجر اعلى تدفقات نقدية خارجة بلغت حوالي 2.5 مليار ليرة سورية ، ومن ثم بنك بيمو السعودي الفرنسي حيث بلغت التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية 1.7 مليار ليرة سورية (وهذا يتناسب كون بنك سورية والمهجر وبنك بيمو السعودي الفرنسي تملك العدد الاكبر من الفروع بين بنوك القطاع المصرفي الخاص حيث بلغ عدد فروع بنك بيمو السعودي الفرنسي لغاية عام 2015 44 فرعاً، بينما بلغ عدد فروع بنك سورية المهجر 27 فرعاً)، أما باقي البنوك فقد كانت مرتبة كالتالي من حيث اعلى وسطي تدفق نقدي خارج من الأنشطة الاستثمارية، بنك عودة، بنك بيبيلوس، بنك سورية الدولي الإسلامي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والخليج، البنك العربي.

أيضاً يلاحظ من الجدول رقم (2) أن بنك سورية الدولي الإسلامي حقق أعلى وسطي تدفق نقدي من الأنشطة التمويلية بمبلغ 3.58 مليار سورية (وهذا يتناسب كون بنك سورية الدولي الإسلامي الأعلى من حيث حجم الرأس المال العاملين بنوك القطاع المصرفي الخاص حيث بلغ حجم رأس المال المدفوع لبنك سورية الدولي الإسلامي لغاية نهاية عام 2015 /8,499,405,700/ مليار ليرة سورية)، ومن ثم بنك بيمو السعودي الفرنسي بمبلغ 2.1 مليار ليرة سورية، أما باقي البنوك فقد كانت مرتبة كالتالي من حيث اعلى وسطي تدفق نقدي من الأنشطة التمويلية، البنك العربي، بنك بيبيلوس، بنك عودة، بنك سورية والخليج، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والمهجر .

اختبار (Kolmogorov-smirnov) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم إجراء اختبار (Kolmogorov-smirnov) ، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات، ويعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل البحث أو التنبؤ بها وكما هو موضح بالجدول رقم (3) الآتي:

جدول رقم (3) يبين اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

النتيجة	sig. *	Kolmogorov-smirnov	المتغير
يتبع التوزيع الطبيعي	0.122	0.101	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
يتبع التوزيع الطبيعي	0.200	0.094	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
يتبع التوزيع الطبيعي	0.081	0.096	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
يتبع التوزيع الطبيعي	0.200	0.072	التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة
يتبع التوزيع الطبيعي	0.131	0.134	عائد السهم

الجدول من اعداد الباحث 2016

وبالنظر إلى الجدول رقم (3) يتبين أن كل من المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى العائد على السهم (المتغير التابع) تخضع للتوزيع الطبيعي حيث أن نسب التوزيع الطبيعي لكل منها أكبر من (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الاحصائية لهذه الدراسة .

تحليل الانحدار الخطي المتعدد واختبار فرضيات البحث

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لإيجاد نموذج انحدار العائد على السهم (Y) على كل من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (X1) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (X2) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (X3) التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة (X4) والنموذج كما يلي :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + E$$

حيث أن (Y) تمثل عائد السهم المراد التنبؤ به.

(β0) الثابت

(β1) معامل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

(β2) معامل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

(β3) معامل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

(β4) معامل التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة

إلا أنه مع مراعاة وجود ارتباطات بين متغيرات الدراسة المستقلة، ومن خلال مصفوفة الارتباط بيرسون بين

المتغيرات المستقلة والمبينة ضمن الجدول رقم (4) نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (OPCF) و التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة (ALLCF).

حيث بلغت قيمة الارتباط بين المتغيرين 0.697 عند مستوى دلالة (α ≥ 0.05)

جدول رقم (4) نتائج اختبار مصفوفة الارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة المستقلة

Correlations		OPCF	INCF	FICF	ALLCF
OPCF	Pearson Correlation	1.000	0.28	-0.266	0.697
	Sig. (2-tailed)		0.746	0.02	0.000

*يكون التوزيع طبيعياً إذا كان مستوى الدلالة < 0.05.

INCF	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)		1.000	-0.325 0.000	0.074 0.398
FICF	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)			1.000	0.074 0.398
ALLCF	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)				1.000

الجدول من اعداد الباحث 2016

ولإجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد لا بد من استبعاد المتغيرات المستقلة المرتبطة فيما بينها وذلك للحصول على مصفوفة ارتباط خالية من اي ارتباطات معنوية بين المتغيرات المستقلة للدراسة، وهنا سنبدأ باستبعاد التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة ومن ثم استبعاد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

1 اختبار الانحدار الخطي المتعدد للتدفقات النقدية التي تؤثر على العائد على السهم بعد استبعاد التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) الذي يبين ان هناك عامل واحد من بين العوامل المستقلة تعتبر معنوية في تأثيرها على العائد على السهم، وهو التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية حيث لوحظ وجود علاقة معنوية عكسية بينها وبين المتغير التابع (العائد على السهم)، اما باقي المتغيرات المستقلة فهي غير مؤثرة في قيمة العائد على السهم حيث أن مستوى المعنوية لكل منها اكبر من (0.05).

جدول رقم (5) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعوامل المستقلة التي تؤثر على ع العائد على السهم بعد استبعاد التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة * sig.
ثابت المعادلة (Constant)	37.332	4.272	8.739	0.000
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	5.70E-0010	0.00	0.747	0.456
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-7.1E-009	0.00	-3.097	0.02
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	7.65E-0011	0.00	0.83	0.934
تحليل التباين ANOVA				
قيمة اختبار F	3.798		مستوى المعنوية	0.012
قيمة معامل التحديد (R square)				0.081

الجدول من اعداد الباحث 2016

$$Y=37.332+(5.70E-0010) X1 - (7.1E-009) X2 + (7.65E-0011) X3+E$$

من خلال معادلة الانحدار يلاحظ تدني القيمة التفسيرية للنموذج حيث بلغت قيمة $F=3.798$ ومستوى المعنوية $=0.012$ وهو أقل من (0.05)، ومن الجدول رقم (5) يتبين أن قيمة معامل التحديد $=0.081$ أي أن العوامل المستقلة قادرة على تفسير التغير في تحديد قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 8.1%، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال العوامل المستقلة للدراسة فقد بلغت 91.9% مما يعني وجود متغيرات مستقلة اخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

2 اختبار الانحدار الخطي المتعدد للتدفقات النقدية التي تؤثر على العائد على السهم بعد استبعاد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) الذي يبين ان هناك عامل واحد من بين العوامل المستقلة تعتبر معنوية في تأثيرها على العائد على السهم، وهو التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية حيث لوحظ وجود علاقة معنوية عكسية بينها وبين المتغير التابع (العائد على السهم)، اما باقي المتغيرات المستقلة فهي غير مؤثرة في قيمة العائد على السهم حيث أن مستوى المعنوية لكل منها اكبر من (0.05).

جدول رقم (6) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعوامل المستقلة التي تؤثر على العائد على السهم بعد استبعاد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

متغير المستقل	معامل الانحدار β	الخطأ المعياري	قيمة t	sig.* مستوى الدلالة
ثابت المعادلة (Constant)	37.332	4.272	8.739	0.000
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	-7.70E-009	0.00	-3.238	0.02
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	-4.9E-0010	0.00	-.481	0.631
التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة	5.75E-0010	0.00	0.73	0.456
تحليل التباين ANOVA				
قيمة اختبار F	3.798		مستوى المعنوية	0.012
قيمة معامل التحديد (R square)	0.081			

الجدول من اعداد الباحث 2016

$$Y = 37.332 - (7.70E-009) X_2 - (4.9E-0010) X_3 + (5.75E-0010) X_4 + E$$

من خلال معادلة الانحدار يلاحظ تدني القيمة التفسيرية للنموذج حيث بلغت قيمة $F = 3.798$ ومستوى المعنوية $= 0.012$ وهو أقل من (0.05)، ومن الجدول رقم (6) يتبين أن قيمة معامل التحديد $= 0.081$ أي أن العوامل المستقلة قادرة على تفسير التغير في تحديد قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 8.1%، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال العوامل المستقلة للدراسة فقد بلغت 91.9% مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

وعليه يمكن تلخيص نتائج الاختبار الخطي المتعدد بوجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والعائد على السهم أما باقي المتغيرات المستقلة وهي (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية و التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة) فلا يوجد اي علاقة ذات دلالة احصائية بينها وبين المتغير التابع العائد على السهم.

وفي ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد السابقة:

- تم اثبات الفرضيات العدمية الأولى والثالثة والرابعة إذ لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أي من (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية - التدفقات النقدية من الأنشطة مجتمعة) وعوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية.

• تم رفض الفرضية الثانية والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وعوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية، حيث لوحظ وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وبين عوائد الاسهم وتعتبر هذه النتيجة منطقية حيث أن صافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات النمو المستقبلية واحتمالات زيادة في الارباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة والعكس من ذلك فأن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يدل على أن الشركة تلجأ إلى تسهيل أصولها الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله ذلك من احتمالات الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية أو تخفيض العائد على الاستثمارات المالية وهو ما يمثل احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل.

• كما لوحظ تدني القيمة التفسيرية للنموذج الدراسة إذ أن العوامل المستقلة قادرة على تفسير التغير في تحديد قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 8.1% فقط ، وهذا يدل على وجود عوامل اخرى اكثر تأثيراً على عوائد الاسهم من التدفقات النقدية .

وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (الحداد، 2001) من حيث عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية وبين عوائد الأسهم، ومن حيث تدني القوة التفسيرية لجميع نماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

- تستخدم البنوك الخاصة في سورية الطريقة غير المباشرة عند إيجاد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية ، وذلك بعكس ما أوصى به المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) وكذلك بعكس ما يوصي به مدراء الائتمان في المصارف التجارية والطريقة غير المباشرة لا تبين من أين جاءت النقدية وإلى أين ذهبت.
- يتراوح متوسط عوائد الأسهم لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية بين - 3.57 و 85.85 ، حيث كان متوسط عائد السهم لبنك بيمو السعودي الفرنسي الا على بمقدار 85.85 ليرة سورية للسهم الواحد.
- يتراوح متوسط التدفقات النقدية من الانشطة مجتمعة لبنوك القطاع المصرفي الخاص في سورية بين - 1.9 مليار ليرة سورية و 4.6 مليار ليرة سورية ، حيث كان متوسط التدفقات النقدية من الانشطة مجتمعة لبنك سورية الدولي الإسلامي الأعلى بمقدار 4.6 مليار ليرة سورية.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- 1- إيلاء هيئة الأسواق والأوراق المالية لقائمة التدفقات النقدية أهمية أكثر وتوجيه المستثمرين إلى استخدامها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل.
- 2- ضرورة اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين بقائمة التدفقات النقدية كإحدى القوائم المالية المستخدمة في توفير أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المصارف أو لمقارنة أداء المصرف نفسه في فترات مالية متتالية.
- 3- يجب على المصارف أن توفر قدرًا كافيًا من الشفافية عند إعداد القوائم المالية وخصوصاً قائمة التدفقات النقدية.

4- عند إيجاد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية يفضل استخدام الطريقة المباشرة لأنها تفصح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيف أنفق في النشاطات التشغيلية، كما أوصى بها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) كونها تقدم معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية كما ويمكن استخدام الطريقة غير المباشرة المعدلة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الحلبي، نبيل، " دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 1، عام 2006.
2. القدومي، ثائر والكيلاني، قيس " استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية : دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية (2000-2003) المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 9، العدد 1، 2006.
3. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، عمان، عام 2004.
4. الشاهد، محمد سمير، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000.
5. جاريسون، ريبونورين، إريك، " المحاسبة الإدارية"، ترجمة عصام الدين زايد وأحمد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر، عام 2006.
6. حماد، طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
7. حماد، طارق، " دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية"، عين شمس: الدار الجامعية، عام 2002.
8. حماد، طارق، " موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارن مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية"، عين شمس: الدار الجامعية، عام 2003.
9. حنفي، عبد الغفار وقریاص، رسمية، " أسواق المال"، الإسكندرية: الدار الجامعية. عام 2000.
10. شاهين، علي ومحفوظ، إسماعيل وأبو شوارب، سالم، " مبادئ المحاسبة المالية الجزء الثاني"، غزة: الجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية، عام 2004.
11. لايقة، رولا كاسر، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، اطروحة ماجستير، جامعة تشرين، سورية، 2007.
12. محمود، عبد الحميد، " محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية : دراسة حالة"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 2، عام 1995.
13. منصور، محمد، " مدى ملائمة معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات : دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ملحق العدد 1، 2001.

المراجع الأجنبية:

14. GARRISON, RAY ; NOREEN, ERIC ; BREWER, PETER, "Managerial Accounting", New York: McGraw-Hill, 11edition 2006.
15. SHORT, DANIEL; WELSCH, GLENN، "Fundamentals of Financial Accounting", Texas: Irwin, 6 edition 1990.